مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: إطار مقترح لتعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية "دراسة ميدانية"
اسم الكاتب: محمد فراس يحيى الخراط
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7487
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 18:28 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد 41- 1- 2025 : 151- 170

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol 41 - 1- 2025 : 151 - 170

إطار مقترح لتعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية "دراسة ميدانية"

محمد فراس يحيى الخرّاط[1]

1. ماجستير مراجعة حسابات- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة دمشق
firas.kh@damascusuniversity.edu.sy

الملخّص:

هدف البحث إلى بيان أهميَّة وجود مديرية للرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات، بالإضافة إلى تقديم إطار مقترح من أجل تعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية. ولتحقيق هذه الأهداف تمَّ الاعتماد على المنهج الوصفيِّ التحليليِّ من خلال الاطِّلاع على الأدبيَّات والأبحاث العلميَّة المتعلِّقة بموضوع البحث، وتمَّ جمع البيانات الأوليَّة من خلال استبانةٍ أُعدَّت لتحقيق أهداف البحث، وتمَّ توزيعها على عيِّنةٍ عشوائيَّةٍ من المحاسبين القانونيِّين المزاولين للمهنة في سورية، وبعض العاملين في مكاتب التدقيق، وقد تمَّ الحصول على (60) استبانة، كانت جميعها صالحةً للتحليل الإحصائيِّ بنسبة استجابة (100%)، وقد استُخدِم عددٌ من الاختبارات والأساليب الإحصائيَّة في تحليل آراء المستجوبين باستخدام برنامج (SPSS) بهدف الوصول إلى نتائج البحث واختبار فرضيَّاته. وتوصَّل البحث إلى مجموعةٍ من النتائج كان أهمَّها أنَّ هناك دلالةً معنويّةً لتطبيق الإطار المقترح في تعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهنيِّ لمدقِّقي الحسابات في سورية، وكذلك فإنّ إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات يساهم في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات، وأخيراً إنّ تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية، يساهم في ارتقاء مهنة التدقيق، وتعزيز أهميَّتها العلميَّة، ودورها في المجتمع، ويزيد من ثقة مستخدمي تقرير المدقق في المعلومات الواردة فيه. وأوصت الدراسة بأن تقوم جمعيَّة المحاسبين القانونيِّين بإيجاد آليات فعّالة للإشراف والرقابة على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية، وتفعيل الغرامات المالية والعقوبات المسلكية بحق مدققي الحسابات المخالفين والإعلان عنها لتكون رادعاً للأخرين، وإجراء مراجعةٍ دوريَّةٍ لمعايير رقابة الجودة وقواعد السلوك المهني وإجراء التعديلات المناسبة وفقاً لطبيعة وحاجة المجتمع السوريِّ.

الكلمات المفتاحية: جمعية المحاسبين القانونيين ـ رقابة جودة الأداء المهنيِّ ـ مدقِّقي الحسابات في سورية.

تاريخ الايداع: 2024/7/8
تاريخ النشر: 2024/8/12

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

ISSN (online)
http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/index/index

A proposed framework to enhance the role of the Association of Certified Public Accountants in monitoring the performance of auditors in Syria (Field Study)

Mohamad Firas Yahya Al-Kharrat[1]

1. Master of Auditing -Department of Accounting- Faculty of Economics- Damascus University

firas.kh@damascusuniversity.edu.sy

Received: 8/7/2024
Accepted: 12/8/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of having a control directorate in the Association of Chartered Accountants in enhancing the quality of professional performance of auditors, in addition to providing a proposed framework to enhance the role of the Association of Chartered Accountants in supervising the professional performance quality of auditors in Syria. To achieve the objectives of the study, a descriptive-analytical approach was adopted by reviewing the literature and scientific research related to the subject of the study. Primary data was collected through a questionnaire prepared to achieve the objectives of the study, which was distributed to a random sample of practicing chartered accountants in Syria, as well as some officers in auditing firms. A total of 60 questionnaires were obtained, all of which were valid for statistical analysis with a response rate of 100%. A number of tests and statistical methods were used to analyze the respondents' opinions using the SPSS program, with the aim of reaching the results of the study and testing its hypotheses. The study concluded that there is a significant meaning to the application of the proposed framework in enhancing the role of the Association of Chartered Accountants in supervising the professional performance quality of auditors in Syria. Additionally, the establishment of a directorate for supervision in the Association of Chartered Accountants and the committees that emerge from it for the supervision and oversight of the work of auditors contributes to enhancing the professional performance quality of auditors. Finally, enhancing the professional performance quality of auditors in Syria contributes to the advancement of the auditing profession, enhances its scientific importance and role in society, and increases the confidence of users of the auditor's report in the information contained therein. Based on the results, the study recommended that the Association of Chartered Accountants should establish effective mechanisms for supervising the professional performance quality of auditors in Syria, Enforcing financial penalties and disciplinary actions against violating auditors and announcing them to serve as a deterrent to others, conduct periodic reviews of quality control standards and Code of Professional Conduct and make appropriate modifications according to the nature and needs of Syrian society.

Kew Words: Association of Chartered Accountants – Quality control of the professional performance of auditors – Syrian Auditor

المقدمة:

حمّل المرسوم /30/ لعام 2023 مدقق الحسابات مسؤولية كبيرة في حال المصادقة على بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري بقصد التهرب الضريبي، أو فيما إذا كانت مخالفة للأحكام والقوانين والأنظمة النافذة أو معايير المحاسبة الدولية في حال كان ملزم بها، ويحال المدقق المخالف إلى تنظيمه المهني لمحاسبته مسلكياً، بالإضافة إلى دفعه الغرامة المنصوص عليها.

فهناك أسباباً عديدة يمكن أن تؤدي إلى عدم قيام مدقق الحسابات ببذل العناية المهنية اللازمة للتأكد من صحة البيانات المالية التي سيقوم بالمصادقة عليها ومنها على سبيل المثال: عدم امتلاكه للتأهيل المهني المناسب أو بسبب ضيق وقته نتيجة كثرة العملاء وقلة فريق العمل لديه أو لمصلحة شخصية من خلال إرضاء الإدارة التنفيذية للشركة التي يراجع حساباتها فتوصي باستمراره في هذه المهمة، فيقوم مدقق الحسابات بإصدار تقرير شكلي يفقد الغاية والهدف منه، ويلحق الضرر بالأطراف التي اعتمدت على هذا التقرير مثل ما حدث مع شركة إنرون الأمريكية في عام 2001 وشركة موبايلي السعودية في عامي 2013 و2014 وشركة مجموعة محمد المعجل السعودية وغيرها الكثير من الشركات.

من هنا يبرز دور التنظيم المهني في الإشراف على عمل مدققي الحسابات، ووضع القواعد والمعايير التي تحكم تأهيل مزاولي المهنة علمياً وعملياً بما يضمن مستوى معين من الأداء يقبله مستخدمي القوائم المالية ويمنح لهم الثقة بما يصدره المدققون من أحكام.

ولكن إلى الآن نجد أنه مازال دور جمعية المحاسبين القانونيين التي اعتبرت النواة الأولى لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق في سورية، في الإشراف على جودة الأداء المهني للمحاسبين القانونيين محدود مقارنة مع المنظمات المهنية الدولية والعربية الأخرى، مما أعطى هذا الموضوع أهمية بالغة ليتم البحث فيه بشكل موسع لتقديم إطار مقترح لتعزيز دور الجمعية في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية.

1- مشكلة البحث:

تبرز المشكلة في الدور الذي يجب أن تقوم به جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية من أجل تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات وزيادة ثقة مستخدمي تقرير مدقق الحسابات في المعلومات الواردة فيه. وتتلخص المشكلة في الإجابة عن التساؤل التالي:

- هل يسهم إنشاء مديرية للرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على مدققي الحسابات في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات؟

2- أهداف البحث:

استناداً إلى المشكلة البحثية يهدف البحث إلى:

- بيان أهمية وجود مديرية للرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات.
- تقديم إطار مقترح من أجل تعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات.

3- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من ضرورة تعزيز ورفع جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية، وذلك من خلال التركيز على موضوع هام وهو الإشراف على عمل مدققي الحسابات، التي يجب أن تمارسه جمعية المحاسبين القانونيين ودوره الفعّال في تحسين جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات وبالتالي الارتقاء بهذه المهنة وتعزيز أهميتها العلمية والعملية ودورها في المجتمع، وذلك من خلال الاستفادة من تجارب بعض الدول العربية والأجنبية.

إنّ قلة الدراسات السورية السابقة حول هذا الموضوع يعطي الموضوع أهمية خاصّة، إضافة إلى ما سيتوصل إليه هذا البحث من نتائج ومقترحات من أجل زيادة وتحسين جودة وكفاءة عمل مدققي الحسابات وبالتالي زيادة الثقة في رأي مدققي الحسابات من قبل الفئات المستخدمة له.

4- فرضيات البحث:

انطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق أهدافه يمكن للباحث تحديد الفرضية الآتية:

- إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين، وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات، يساهم في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات.

5- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (غالم وبرياطي ومرحوم، 2023) بعنوان: "جودة التدقيق الخارجي للقوائم المالية على ضوء معيار التدقيق الدولي ISA 220 رقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية" إلى تسليط الضوء على عنصر رقابة جودة تدقيق القوائم المالية من خلال دراسة المعيار الدولي للتدقيق رقم 220 الجاري اعتماده ضمن المعايير الجزائرية للتدقيق وتحديد مدى مساهمة هذا المعيار في تعزيز رقابة الجودة للبيانات المالية، وذلك من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وإجراء مقابلات مع عينة من مدققي الحسابات في الجزائر، وتوصل الباحثون إلى أنّ اعتماد المعيار 220 (رقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية) من شأنه أن يساهم في إضفاء قيمة مضافة على جودة ومصداقية أعمال التدقيق الخارجي في الجزائر.

أما دراسة (بركات، 2018) بعنوان: "أثر جهود المنظمات المهنية في مجال رقابة جودة المراجعة على جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات" فقد هدفت الدراسة إلى عرض وبيان أثر معايير المنظمات المهنية في مجال رقابة جودة التدقيق على جودة الأداء المهني لمدقق الحسابات وتوضيح مدى أهمية وضع مكاتب التدقيق لنظام ملائم لرقابة الجودة وذلك وفقاً لعناصر رقابة الجودة الصادرة عن المنظمات المهنية، وتوضيح الآثار الإيجابية والمنافع التي تعود على مكاتب التدقيق عند تطبيقها لإجراءات وسياسات رقابة الجودة ودور ذلك في الارتقاء بمستوى المهنة واضفاء الثقة عليها، وقد توصل الباحث إلى أن هناك العديد من المزايا التي يمكن تحقيقها عند التزام مكاتب التدقيق بمتطلبات الاطار الدولي للرقابة على الجودة وذلك على مستوى مكاتب التدقيق نفسها وعلى مستوى المدققين ومهنة التدقيق. كذلك هدفت دراسة (العايب وأحططاش، 2017) بعنوان: "رقابة جودة التدقيق الخارجي وجهود المنظمات الدولية والمحلية فيها" إلى إبراز أهمية الرقابة على أداء مدققي الحسابات وإظهار دور المنظمات الدولية والمحلية في الرقابة على جودة الأداء المهني، ودراسة المعايير التي وضعتها هذه الهيئات لرقابة جودة التدقيق الخارجي، ومعرفة واقع رقابة مهنة التدقيق الخارجي في الجزائر. وتم استخدام المنهج الوصفي من خلال إجراء دراسة نظرية للموضوع بالاعتماد على مجموعة من المراجع المتخصصة. وتوصلت الدراسة إلى أنه ونظراً لأهمية الرقابة على مهنة التدقيق فقد وضعت المنظمات الدولية المنظمة للمهنة مجموعة من المعايير من أجل الرقابة على المهنة ركزت على إجراءات الجودة في مكتب التدقيق، وأهمية امتثال أعضاء مكتب التدقيق لقواعد السلوك الأخلاقي، وضرورة أداء مهمة التدقيق وفقاً للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية، ووضع إجراءات خاصة بمراقبة سياسات وإجراءات المكتب المتعلقة بالرقابة على الجودة ومعالجة وتصحيح حالات القصور.

أما على صعيد الدراسات الأجنبية فنجد دراسة (Zhu, Raman and Fung, 2017) بعنوان: "هل برنامج التفتيش الدولي لمجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB) يحسن من جودة تدقيق الشركات التي تقع خارج الولايات المتحدة والغير المدرجة في البورصة الأمريكية؟ "Does the PCAOB international inspection program improve audit quality for non-US-listed foreign clients?"

والتي هدفت إلى بيان فيما إذا كانت جودة التدقيق بالنسبة للمدققين خارج الولايات المتحدة تزداد في حال اتباع تعليمات التفتيش الصادرة عن مجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB) وللتأكد من ذلك قام الباحثون بدراسة عينة من 61,612

شركة من الشركات غير المدرجة ببورصة الأوراق المالية الأمريكية موزعة في 55 دولة خارج الولايات المتحدة يتم تدقيقها من قبل مدققين خارج الولايات المتحدة ولكنهم مسجلين في مجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة وبالتالي يخضعون إلى تعليمات التفتيش الصادرة عن هذا المجلس، وقد تمت مقارنة ودراسة عدة مؤشرات لجودة التدقيق خلال ثلاثة عشر سنة (قبل انضمام المدققين لهذا المجلس بثلاث سنين وبعد انضمامهم بعشرة سنين). وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه كان هناك أثر إيجابي لبرنامج التفتيش الذي يتبعه المجلس خارج الولايات المتحدة في تحسين جودة التدقيق لمدققي الحسابات المسجلين في المجلس والذين يعملون خارج الولايات المتحدة. كما وجدت أن التحسن في جودة التدقيق ثابت ولا يتراجع مع مرور الوقت وبالتالي فقد قامت هذه الدراسة بتوثيق فوائد برنامج التدقيق الذي يتبعه المجلس خارج الولايات المتحدة للشركات والمستثمرين مما يزيد من قبول هذا البرنامج خارجياً.

أما دراسة (Hashanah I; and Ung Chui T, 2015) بعنوان: "تدقيق عمل المدققين: هل إنشاء مجلس للإشراف على عمليات تدقيق الحسابات يؤثر على جودة التدقيق؟ "Auditing the auditors: Has the establishment of the audit oversight board affected audit quality?"

والتي هدفت إلى دراسة العلاقة بين جودة التدقيق خلال سنوات قبل وبعد تأسيس مجلس الإشراف على تدقيق الحسابات في ماليزيا عام 2010. ونظراً لأن المجلس يقوم بتدقيق عمل مدققي الشركات المدرجة فقط، لذا اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية المدققة لخمسين شركة قبل عامين من تأسيس المجلس وبعده. وتم استخدام أرباح الشركات المعلن عنها لدراسة العلاقة بين الأرباح وجودة التدقيق، وتم تحليل البيانات باستخدام نموذج جونز المعدل للمستحقات التقديرية. وتوصلت الدراسة إلى أن المستحقات التقديرية أصبحت أقل بعد إنشاء المجلس. وبالرغم من أن هذا التغيير ليس ذو دلالة إحصائية إلا أن ذلك يثبت أن وجود مدقق (جهة) مستقل يتمتع بسلطات جزائية يدقق عمل مدققي الحسابات يساهم بضمان قدر أكبر من جودة التدقيق المقدمة. وهذا التنظيم يكمل نظام الرقابة والتنظيم الذاتي المفروض على مدققي الشركات المدرجة في ماليزيا.

ما يتميز به البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

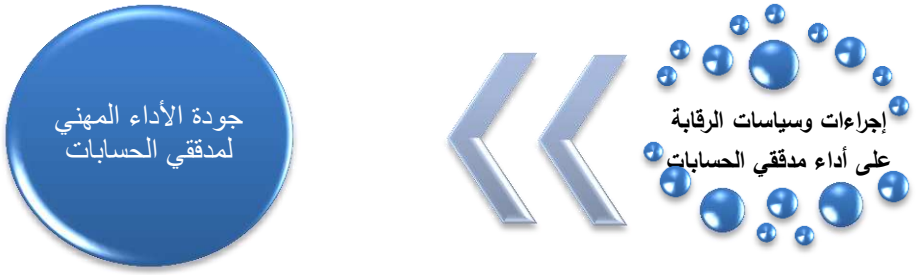
يأتي البحث مكملاً للدراسات السابقة التي ركزت على أهمية ودور المنظمات المهنية في تحسين جودة أداء عمل مدققي الحسابات إلا أنها تتميز عن مثيلاتها من خلال تقديم إطار مقترح لتعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين السورية في ممارسة العمل الإشرافي على أعمال مدققي الحسابات، والتي يرى الباحث أنها فيما لو طبقت فسيكون لها الأثر الكبير في تحسين جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات وبالتالي زيادة موثوقية مستخدمي القوائم المالية في تقرير مدقق الحسابات والارتقاء بهذه المهنة العريقة وخاصة في ظل مرحلة إعادة الإعمار والانفتاح الاقتصادي الذي سيشهده هذا البلد الحبيب عما قريب إن شاء الله.

6- منهجية البحث:

لتحقيق أهداف البحث واختبار فروضه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاستناد إلى الدراسات السابقة والأبحاث العلمية المنشورة بهدف بناء الإطار النظري للبحث، ومن ثم إجراء دراسة ميدانية من خلال تصميم استبانة تحوي مجموعة من الأسئلة استناداً لفرضية البحث، وتوزيع هذه الاستبانة على عينة عشوائية من مجتمع البحث ثم جمع الاستبانة ودراسة الاجابات وإدخال مفرداتها على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل الإجابات باستخدام أدوات التحليل الإحصائي بهدف اختبار صحة الفروض وصولاً إلى النتائج والتوصيات التي تسهم في معالجة مشكلة البحث.

7- أنموذج البحث:

المتغير المستقل المتغير التابع



❖ الإطار النظري للبحث:

أولاً: جهود المنظمات المهنية في الرقابة على جودة أداء مدققي الحسابات:

أولت المنظمات المهنية اهتماماً كبيراً بموضوع رقابة الجودة في شركات التدقيق، والعمل على تحسين جودة عملية التدقيق بما يخدم المصلحة العامة، وقامت الكثير من هذه المنظمات بوضع ضوابط ومعايير للتأكيد على جودة أداء عملية التدقيق. فعلى سبيل المثال قام الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين بإصدار العديد من ضوابط جودة التدقيق وأجرى عليها التعديلات بشكل دائم لتواكب كل المستجدات لضمان الرقابة المثلى لجودة عملية التدقيق، كان أخرها ما تم إصداره من قبل مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي (IAASB) من معايير لإدارة الجودة والتي تعتبر نافذة من تاريخ 2022/12/15، وهي المعيار الدولي لإدارة الجودة/ISQM1/ "إدارة الجودة للشركات التي تُجري عمليات التدقيق أو المراجعة للبيانات المالية، أو عمليات التأكيد الأخرى أو الخدمات ذات العلاقة، والمعيار الدولي لإدارة الجودة /ISQM2 / "فحوصات جودة الارتباطات" بالإضافة إلى تعديل المعيار الدولي للتدقيق /220/ "إدارة الجودة عند تدقيق البيانات المالية" (https://www.iaasb.org/focus-areas/quality-management. وكذلك نجد أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) من أول المنظمات المهنية التي أولت اهتماماً ملحوظاً برقابة جودة أعمال التدقيق وأصدر العديد من المعايير لرقابة جودة عمل مدققي الحسابات كما أصدر برنامج فحص النظير من أجل الرقابة على مكاتب التدقيق إذ يلزم هذا البرنامج مكاتب التدقيق أو المدقِّقين بوصفهم أفراداً ينشأ عن خدماتهم مسؤوليَّةً تجاه الطرف الثالث، بتسجيل أسمائهم لدى لجنةٍ تابعةٍ للمعهد، متخصِّصةٍ في تقييم أداء مكاتب التدقيق، تقوم هذه اللجنة بفحص وتقييم نظام رقابة الجودة لدى مكاتب التدقيق، ومن ثمَّ إصدار تقريرٍ بنتيجة هذا الفحص، ويتعيَّن على مكتب التدقيق أن يلتزم بمعايير رقابة الجودة الصادرة عن المعهد بمجرد تسجيل اسمه لدى المعهد، ويُعدُّ ذلك شرطاً أساسيّاً للحصول على ترخيصٍ، أو تصريحٍ بمزاولة المهنة (القيق، 2012، ص39). كذلك مجلس الإشراف على مكاتب المحاسبة العامة (PCAOB) الذي تم إنشاؤه من خلال قانون (SarbanesOxley) عام 2002 بهدف تقديم حلولٍ لتحسين جودة التقرير الماليِّ للشركات العامَّة، وإعادة الثقة في عمل المدقِّقين، والإشراف على مكاتب التدقيق وعمل المدقِّقين. حيث وضع مفتِّشي المجلس معاييرَ أكثر صرامةً لأداء عمليَّة التدقيق، وكذلك يفرضون تكلفةً عاليةً، مثل نوعٍ من أنواع العقوبات في حالة وجود قصورٍ في عمليَّة التدقيق، وبالتالي فإنَّ ذلك يوفِّر حافزاً لتحسين جودة عمليَّة التدقيق تحسُّباً لعمليَّات الفحص (DeFond,2010, P105). أما على صعيد المملكة المتحدة فقد تم إنشاء مجلس التقارير المالية (FRC) الذي يضم لجنة مراجعة جودة التدقيق حيث يقوم فريق مراجعة جودة التدقيق (AQR) التابع للجنة مراجعة جودة التدقيق بمراقبة جودة أعمال التدقيق، التي يقوم بها المدقِّقون وشركات التدقيق لشركات المساهمة العامَّة في المملكة المتَّحدة (https://www.frc.org.uk/about-us/). وكذلك الأمر في الدول العربية حيث تم إنشاء وحدة الرقابة على جودة أعمال مدققي الحسابات من قبل الهيئة العامة للرقابة المالية في مصر، والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA) في السعودية وهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (GCCAAO) وغيرها. وكل ذلك في سبيل ضبط وإحكام عمل مدققي الحسابات من خلال الرقابة والإشراف عليهم.

ثانياً: مفهوم جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات:

يعتبر مفهوم جودة الأداء المهني لمدقق الحسابات من المفاهيم التي حظيت باهتمام علمي ومهني كبير لما يشكله من أهمية كبيرة. ولكن لكل طرف من الأطراف المعنية بعملية التدقيق منظور مختلف عن جودة الأداء، فمدقق الحسابات يهتم بإتمام عملية التدقيق بأسلوب موضوعي منظّم وفقاً للمعايير المهنية والمسؤوليات القانونية وهو يحاول بذلك تنفيذ عملية التدقيق بأعلى جودة من وجهة نظره من خلال الاهتمام بإجراءات تنفيذ عملية التدقيق أكثر من نتائجها، أما إدارة المنشأة محل التدقيق ترى أن جودة أداء المدقق تظهر من خلال إضفاء الثقة على القوائم المالية وتأكيد وفاء الإدارة لمسؤولياتها عن إدارة الموارد الاقتصادية للمنشأة، ومن وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية فإنّ جودة الأداء المهني يكمن من خلال تأكيد صدق القوائم المالية التي يعتمدون على معلوماتها في اتخاذ قراراتهم (نور وآخرون، 2007، ص7). أما من وجهة نظر المنظمات المهنية فإن مفهوم جودة الأداء المهني وجودة التدقيق يتمثل في الالتزام بالمعايير المهنية ومجمل المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تتطلبها تلك المنظمات بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية للأفراد كالنزاهة والموضوعية والاستقلال وكذلك توفر المهارات والكفاءة العلمية والعملية في أعضاء فريق التدقيق من أجل القيام بالمهام والمسؤوليات الموكلة لهم على أفضل وجه (محمد، 2017، 19–21). ويرى الباحث بأنّ جودة الأداء المهني لمدقق الحسابات تتمثل في قيام المدقق ببذل العناية المهنية الواجبة وتطبيق المعايير المهنية والقوانين والأنظمة اللازمة بكل نزاهة وموضوعية من أجل الوصول إلى قناعة تامّة بأنّ القوائم المالية المدققة تظهر بعدالة حقيقة المركز المالي للمنشأة محل التدقيق بما يكفل تحقيق الأهداف المتوقعة والمرجوة من عملية التدقيق. وما هي إلّا تطبيقاً لليمين القانونية التي يؤديها المحاسب القانوني في سورية عند نيله شهادة المحاسب القانوني وفق ما نصت عليه المادة 16 من القانون 33 لعام 2009 "أقسم بالله العظيم أن أقوم بواجبات مهنتي كمحاسب قانوني بشرف وأمانة وأن التزم دوماً جانب الحق وأن أتقيد بأحكام القانون والنظام وأن أحافظ على أسرار المهنة وأن أراعي آدابها وقواعدها والله على ما أقول شهيد".

ثالثاً: خطوات تطبيق الإطار المقترحٌ لتعزيز دور جمعيَّة المحاسبين القانونيِّين في الإشراف على عمل مدقِّقي الحسابات:

من خلال مقارنة المنظمات والهيئات الدولية والعربية مع واقع المنظمات والهيئات المهنية في سورية نجد أنَّ هناك ضَعفاً من قبل جمعيَّة المحاسبين القانونيِّين من ناحية عدم وجود برنامجٍ أو دليلٍ للرقابة على جودة أداء عمل مكاتب وشركات التدقيق، وناحية إلزام مدقِّقي الحسابات باتِّباع نظامٍ للرقابة على جودة الأعمال المنجَزة في مكاتبهم. لذا سيحاول الباحث من خلال دراسة المنظَّمات والهيئات المهنيَّة الدوليَّة والعربيَّة، التي تمَّت الإشارة إليها سابقاً وغيرها من المنظمات المهنية الأخرى، ومن خلال أهمِّ النتائج والتوصيات التي توصَّلت إليها الدراسات السابقة، ومن خلال خبرة الباحث في العمل المهنيِّ، اقتراح إطار لتفعيل إشراف جمعية المحاسبين القانونيين على عمل المدقِّقين وشركات التدقيق في سورية، من أجل تعزيز جودة الأداء المهنيِّ لهم، وتحقيق أحد أهداف التدقيق المتمثلة في إضفاء المزيد من الثقة في القوائم المالية (القمحه،2024، ص6)، والحفاظ على سمعة هذه المهنة، حيث تم اختبار هذا الاطار من خلال الدراسة الميدانيَّة التي أجراها الباحث، والتي سيتم استعراضها لاحقاً. ويتمثَّل هذا الإطار المقترح بتطبيق الخطوات التالية:

1- إنشاء مديرية الرقابة ضمن جمعيَّة المحاسبين القانونيِّين، من أجل الإشراف على عمل مراجعي الحسابات وشركات التدقيق ويتمُّ إنشاء فروعٍ لها في كل محافظة من المحافظات.
2- إلزام شركات التدقيق ومراجعي الحسابات بتزويد مديرية الرقابة بنظام رقابة الجودة المتَّبع في مكتب التدقيق.
3- إلزام شركات التدقيق ومراجعي الحسابات بإرسال تقرير التدقيق الذي يتم إصداره من أجل تصديقه (ختمه) من قبل مديرية الرقابة، مرفقاً به أسماء فريق العمل الذي قام بعملية المراجعة، وساعات العمل المستغرقة لإنجاز عملية المراجعة.
4- يقوم موظفين ضمن مديرية الرقابة بمسك سجلٍّ لكلِّ شركة تدقيق ومراجع حسابات، يدوِّن فيه اسم الشركة المدقِّقة، واسم عميل التدقيق، ونوع التقرير إن كان (سنوياً، أو ربعياً، أو تصفيةً، أو انسحاب شريكٍ، أو تأكيداً...إلخ) والفترة الزمنية التي يغطِّيها تقرير التدقيق، والعام الذي أُنجِزت فيه عملية التدقيق، وساعات العمل المستغرقة واسم فريق العمل، واسم الشريك المسؤول عن العمليَّة، والرأي الذي توصل إليه مدقِّق الحسابات، ونتائج الفحص التي تقوم به مديرية الرقابة والتوصيات

التي تم اقتراحها، حيث يتم دراسة وتحليل هذا السجل بشكل دائم لبيان أي خلل يحتاج إلى القيام بعملية فحص وتدقيق من قبل مديرية الرقابة.

وينبغي على كل شركة تدقيق أو مراجع حسابات أن يفصح عن أي خدمات يقدمها للعميل غير عملية التدقيق الخارجي، كتقديم خدمات التدقيق الداخلي أو تقديم الاستشارات الضريبة وغيرها وذلك للتأكد من عدم تأثير ذلك على نزاهة المدقق واستقلاليته، كما يجب عليه أن يقدم تصريحاً خطياً في بداية كل عام بأنه لا مانع لديه من زيارة مكتبه والاطلاع على أوراق العمل لديه للتأكد من التزامه بالقواعد والمعايير المهنية.

وتتلخص واجبات مديرية الرقابة في القيام بالأمور التالية:

1- إصدار قواعد للسلوك المهنيّ بما يتناسب مع حاجة سوق العمل السوري، وتوزيعها على جميع مدققي الحسابات.

2- تزويد مدققي الحسابات بأحدث التطورات العلمية والمهنية وآلية تطبيقها، بما في ذلك برامج التدقيق الالكترونية.

3- إلزام مدقق الحسابات بإجراء دورات تدريبية مهنية لفريق التدقيق الذي يعمل لديه.

4- إلزام مدقِّق الحسابات بحضور مؤتمرٍ أو ندوةٍ علميَّةٍ مهنيَّةٍ مرةً في العام على الأقلِّ.

5- إجراء نوعين من الفحص على أعمال مدقِّقي الحسابات على الشكل الآتي:

أولاً فحصٌ دوريٌّ: ويتمُّ بناءً على عدد تقارير التدقيق الصادرة عن مدقق الحسابات أو شركة التدقيق وفق ما يلي: مرة كلّ خمس سنواتٍ في حال كان عدد التقارير الصادرة من واحد إلى خمسة تقاريرٍ سنوياً، مرة كل ثلاث سنواتٍ في حال كان عدد التقارير الصادرة من ستة إلى عشرة تقاريرٍ سنوياً، وسنوياً في حال كان عدد التقارير يزيد عن عشرة تقاريرٍ سنوياً. ويجب أن يشتمل الفحص الدوريُّ على زيارة مكتب التدقيق، والتأكد من صحة البيانات والمعلومات المقدَّمة عند تقديم طلب الترخيص. فحص طريقة تنظيم المكتب لأعماله، مثل: طريقة حفظ الملفَّات، ومسك السجلَّات، والحفاظ على السريَّة. التأكد من تطبيق وفاعلية نظام رقابة الجودة الذي تم تقديمه، وإبداء الملاحظات، وتحديد أوجه القصور فيه إن وُجِدت. التأكُّد من وجود الموظَّفين المسجَّلين لدى المكتب، والتأكد من تأهيلهم العلمي وممارستهم لأعمال التدقيق في المكتب، ومطابقة ذلك مع بيانات التأمينات الاجتماعية والتقارير المقدمة من قبله. التأكُّد من نقل المعرفة لفريق العمل، وإبقاؤهم على درايةٍ بجميع التطوُّرات المهنيَّة الحديثة. التأكُّد من تحقيق شروط ومواصفات مكتب التدقيق المحدد من قبل الجمعية. وبعد ذلك تقوم لجنة الفحص بإصدار تقريرٍ بنتائج عملية الفحص مع المقترحات الواجبة، وهي إما قبول نتائج الفحص بدون تحفُّظٍ، أو قبول نتائج الفحص مع وجود تحفُّظاتٍ في حال المخالفات البسيطة، على أن يتمَّ تحديد فترة زمنيَّةٍ محددة لإزالة هذه التحفُّظات، أو اقتراح إحالة مدقِّق الحسابات إلى لجنة تأديبٍ، في حال المخالفات والتجاوزات الكبيرة؛ لاتِّخاذ الإجراءات والعقوبات المناسبة، وتُحفظ نتائج التقرير في سجلِّ المدقِّق.

ثانياً فحصٌ غير دوريٍّ: ويتمُّ هذا الفحص إمَّا عشوائيّاً، أو عند اكتشاف خلل ما أثناء دراسة وتحليل سجل المدقق المتابع من قبل مديرية الرقابة، أو بناءً على تقارير أو شكوى واردة إلى المديرية، حيث يتمُّ في هذا الفحص اختيار تقرير تدقيقٍ معيَّنٍ، ثمَّ تتمُّ زيارة مكتب التدقيق، وإجراء دراسةٍ معمَّقةٍ عن كيفيَّة التوصُّل للرأي، والتأكُّد من تطبيق المعايير والقوانين المهنيَّة، وقواعد السلوك الأخلاقيّ، وفحص أوراق العمل، والتأكُّد من تحقيق شروط الاستقلال والنزاهة، والحياد والموضوعيَّة، والتأكُّد من كفاية وملاءمة أدلَّة التدقيق التي تمَّ الحصول عليها ومقارنتها بنتائج التدقيق، ويتمُّ إعداد تقريرٍ بنتائج الفحص من قبل اللجنة وفق ما ورد بتقرير الفحص الدوريِّ.

والهدف من فصل الفحص غير الدوري عن الفحص الدوريِّ هو إبقاء مدقِّق الحسابات في حال استعدادٍ دائمٍ لفحص أيِّ تقريرٍ يقوم بإصداره، دون الانتظار لمهلة خمس سنواتٍ، أو ثلاث سنواتٍ للفحص الدوريِّ القادم، إضافةً إلى اختصار وقت الفحص، فعند القيام بهذين النوعين من الفحص معاً، سيتطلَّب ذلك وقتاً وجهداً كبيرين من قبل لجنة الفحص، ممَّا قد يؤدِّي إلى إعاقة العمل وتأخيره.

خصائص أعضاء مديرية الرقابة: يجب على أعضاء مديرية الرقابة أن يكونوا متفرِّغين لهذا العمل، باستثناء التدريس في الجامعات؛ من أجل إيلاء هذا العمل الوقت والاهتمام الكافي، وبذل العناية المهنيَّة الواجبة، ويتمُّ دفع تعويضاتهم من إيرادات الجمعيَّة. كما يجب أن يكون أعضاء مديرية الرقابة من المحاسبين القانونيِّين ذوي الخبرة ويتمتعون بمهارات علمية وعملية كبيرة،

بالإضافة لحسن السمعة والسلوك، وينبغي أن يكونوا من غير المزاولين لمهنة التدقيق في أثناء مدَّة عضويَّتهم، وفي حال كان العضو مزاولاً للمهنة يجب إيقاف مزاولته خلال هذه المدَّة؛ من أجل التمتُّع بالنزاهة والاستقلال، على أن يتم تحديد مدة العضوية بفترة زمنية محددة.

وأخيراً يتمُّ فرض رسومٍ على المدقِّق عند تصديق تقرير التدقيق، يتم تحديدها من قبل المديرية وفقاً لنوع التقرير وغايته، من أجل إسهام هذه الرسوم في تغطية نفقات المديرية.

الأهداف المرجوَّة من تطبيق الإطار المقترح للإشراف على جودة الأداء المهنيّ لمدققي الحسابات:

- ✓ إلزام مدقِّق الحسابات باتبِّاع نظام رقابةٍ للجودة، والتأكد من فاعليته مما يساهم في تعزيز جودة عملية المراجعة.
- ✓ منع مدقِّق الحسابات من إصدار شهادة تدقيقٍ دون القيام بإجراءات المراجعة المتعارَف عليها، والحصول على أدلَّة مناسبة وكافية لإبداء رأيٍ فنيٍّ محايدٍ في القوائم الماليَّة.
- ✓ الارتقاء بمستوى المهنة من خلال تزويد المدقق بأحدث التطورات العلمية والبرامج المهنية والتأكُّد من نقل المعرفة إلى فريق العمل لديه.
- ✓ منع مدقِّقي الحسابات من الاحتيال على القانون /33/ لعام 2009 من خلال القيام بتدقيق بياناتٍ ماليَّةٍ لشركةٍ ما لأكثر من أربع سنواتٍ متتاليةٍ، ثمَّ إعطاء تقرير التدقيق لمدقِّقٍ آخر ليقوم بإصداره.
- ✓ زيادة ثقة مستخدمي تقرير المدقِّق بالمعلومات الواردة فيه والاعتماد عليه بشكل أكبر في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.
- ✓ يمكّن مديرية الرقابة من الدفاع عن مدقق الحسابات أمام الدوائر الماليَّة أو الجهات القضائية في حال قيامها بفحص سجلات تقرير المراجعة المتنازع عليه والمشكوك بصحته.
- ✓ تحسين نظرة المجتمع بمدقِّق الحسابات بوصفه عضواً فعَّالاً في بيان حقيقة الوضع الماليِّ للمنشأة قيد التدقيق، ممَّا يسهم في زيادة احترام هذه المهنة ومزاوليها، بوصفها وظيفةً فعّالةً وهامة في المجتمع والاقتصاد الوطنيِّ.
- ✓ الارتقاء بمستوى المهنة من خلال توفير فرصٍ متكافئةٍ للجميع، بعيداً عن المنافسة والاستحواذ غير المشروع على الأعمال من خلال تقديم مدقق الحسابات بعض التسهلات للعملاء.

وقد قام الباحث بإجراء دراسة ميدانية ـ لاختبار صحَّة فرضيَّات البحث، وبيان رأي عينة البحث في الإطار الذي تم اقتراحه من خلال إعداد استبانة وتوزيعها على عينة عشوائية من المحاسبين القانونيين تتضمن معظم البنود التي تم اقتراحها ودور كل منها في المساهمة بتعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية.

❖ الإطار العملي (الدراسة الميدانيَّة):

أولاً: مجتمع وعينة البحث:

يتكوَّن مجتمع البحث من المحاسبين القانونيِّين المزاولين لمهنة تدقيق الحسابات بالإضافة إلى بعض العاملين في مجال تدقيق الحسابات في سورية، أمَّا عيِّنة البحث فقد اقتصرت على مجموعةٍ من مدقِّقي الحسابات، والعاملين في هذا المجال في مدينة دمشق وريفها، وقد تمَّ توزيع عدد من الاستبانات الورقية على عينة البحث، كما تم نشر الاستبانة عبر مواقع التواصل الاجتماعي باستخدام نموذج غوغل، وبلغت عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (60) استبانةً، وبحسب رأي الباحث يُعدُّ هذا العدد كافياً لإتمام البحث.

ثانياً: أداة جمع بيانات البحث:

لقد تمَّت عمليَّة جمع البيانات الأساسيَّة بواسطة استبانةٍ، صُمِّمت لتغطِّي متغيِّرات البحث وفرضيَّاته حول إطار مقترح لتعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات، إذ قُسِّمت الاستبانة إلى قسمين، وهما:

1- القسم الأوَّل: بياناتٌ تعريفيَّةٌ يحتوي على مجموعةٍ من البيانات المتعلِّقة بالخصائص الشخصيَّة للمبحوث من نواحي: المؤهِّل العلميِّ، والتخصُّص العلميِّ، والمركز الوظيفيِّ، وعدد سنوات الخبرة.

2- القسم الثاني: يهدف إلى بيان دور إنشاء مديرية للرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات، في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات، ويتكوَّن من تسعة أسئلةٍ.

وتمَّ تصميم الاستبانة وفق مقياس ليكرت الخماسيّ (Likert Scale)، إذ إنَّ (5) تعني موافق جداً ـ (4) تعني موافق ـ (3) تعني محايد ـ (2) تعني غير موافق ـ (1) تعني غير موافق نهائياً، وبالتالي اعتمد الوسط الفرضيّ (3) لمقارنة المتوسِّط الحسابيّ العامّ لبنود العبارات والفرضيَّات، من أجل قبول فرضيَّة البحث أو رفضها.

ثالثاً: اختبار درجة مصداقية وثبات الأداة المُستَخدمة:

أ- صدق الاتساق الداخلي "Internal Validity"

يقصد بصدق الاتساق الداخلي "مدى اتساق كل عبارة من عبارات المقياس مع المحور الذي تنتمي إليه هذه العبارة" وقد تم حساب الاتساق الداخلي للمقياس، وذلك من خلال حساب معامل الارتباط بين كل عبارة من عبارات مجالات المقياس، والدرجة الكلية للمحور نفسه وكانت النتائج كالتالي: المحور: إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين

الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات محور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور

إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين		
.832**	Correlation Coefficient	قيام لجان بإجراء زيارات دورية لمكاتب التدقيق من أجل التأكد من الثبوتيات والوثائق المقدمة مع طلب الترخيص يساهم في التزام المدقق
0.000	Sig. (2-tailed)	
.843**	Correlation Coefficient	قيام مديرية الرقابة بالإشراف على عمل المدقق يزيد من التزام المدقق بتطبيق المعايير والقواعد المهنية
0.000	Sig. (2-tailed)	
.887**	Correlation Coefficient	قيام مديرية الرقابة بفحص تقارير المدقق وأوراق العمل المرفقة يمنع مدقق الحسابات من إصدار تقرير دون القيام بإجراءات التدقيق المتعارف عليها
0.000	Sig. (2-tailed)	
.730**	Correlation Coefficient	قيام مديرية الرقابة بتزويد مدققي الحسابات بأحدث التطورات المهنية الدولية يحسن من جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات
0.000	Sig. (2-tailed)	
.699**	Correlation Coefficient	قيام مديرية الرقابة بالإشراف على عمل المدققين يمنع المنافسة غير المشروعة من خلال تقديم المدققين تساهلات للعملاء
0.000	Sig. (2-tailed)	
.698**	Correlation Coefficient	إشراف مديرية الرقابة على عملية نقل المعرفة والخبرات من المدقق إلى فريق العمل يساهم في تطوير فريق العمل وبالتالي تحسين أدائهم المهني
0.000	Sig. (2-tailed)	
.726**	Correlation Coefficient	إلزام مدقق الحسابات بإتباع إجراءات التدقيق من خلال مديرية الرقابة، يمنع المدقق من تخفيض أتعابه بشكل يؤثر على سمعة المهنة
0.000	Sig. (2-tailed)	
.449**	Correlation Coefficient	إلزام مدقق الحسابات بحضور الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية يساهم في نشر المعرفة وتحسين مستوى الأداء المهني لمدققي الحسابات
0.000	Sig. (2-tailed)	
.855**	Correlation Coefficient	يساهم وجود مديرية الرقابة على عمل مدققي الحسابات في ارتقاء المهنة وتعزيز أهميتها العملية ودورها في المجتمع
0.000	Sig. (2-tailed)	

يوضح الجدول (1) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين والدرجة الكلية للمحور، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة عند مستوى معنوية (0.05) ودرجة ثقة 95%، وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه.

ب- الثبات: معامل ألفا كرونباخ: Cronbach's Alpha Coefficient

تم الاعتماد على طريقة ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان، حيث يعبر عن متوسط الارتباط الداخلي بين العبارات التي يقيسها وتتراوح قيمته ما بين 0 – 1 وتعتبر القيمة المقبولة له 0.60 فأكثر وكلما اقتربت قيمته من الواحد الصحيح كلما ارتفعت درجة ثبات الأداة وصلاحياتها للاستخدام وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (2).

الجدول (2) يوضح نتائج اختبار ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المتغير	عدد العبارات	الفا كرونباخ
إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين	9	0.904

من النتائج الموضحة في جدول (2) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مقبولة وتراوحت 0.90 و 0.91 وبذلك يكون الباحث قد تأكد من صدق وثبات استبانة البحث مما يجعله على ثقة تامة بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة البحث واختبار فرضياته.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

لتحقيق أهداف البحث، واختبار فرضياته، اعتُمد على مجموعةٍ من الأساليب الإحصائيَّة، بما يتلاءم مع طبيعة البحث وتوجُّهاتها، وتمَّ الحصول على النتائج باستخدام برنامج الحزمة الإحصائيَّة للعلوم الاجتماعيَّة (SPSS) Statistical Package For Social Sciences، حيث تم تفريغ البيانات (استجابات العينة) حسب كل سؤال من الأسئلة وتم إعطاء الإجابات درجات استجابة بمقياس ليكرت الخماسي وتم القيام بحساب تجميع المقياس في كل محور من محاور البحث وثم الحصول على قيمة المتوسط الحسابي والنسبة لكل عبارة من عبارة المحاور وإجراء التحليل عليها وقد تمثَّلت الأساليب الإحصائيَّة المُستَخدمة وفق الآتي:

1- اختبار (كرونباخ–ألفا)، وذلك لقياس درجة الاتِّساق لفقرات الأداة ومتغيِّرات البحث ككل، وأسئلة الاستبانة جميعها.
2- اختبار (One-Sample T test) للتحقُّق من صحَّة الفرضيَّات، وهو أحد الاختبارات المعلميَّة، ويستخدَم لمعرفة إذا ما كان متوسِّط إجابات أفراد عيِّنة البحث يختلف عن قيمة المتوسِّط الحسابيِّ المعياريِّ لأداة القياس.
3- الإحصاء الوصفيُّ: لوصف متغيِّرات البحث، المتوسِّط الحسابيّ، والانحراف المعياريّ.
4- معامل الاختلاف وهو أحد مقاييس التشتُّت النسبيّ، وهو مقياسٌ عديم الوحدة، ويستخدَم لمقارنة التشتُّت النسبيّ، أو التجانس لمجموعات البيانات المختلفة، فمجموعة البيانات ذات معامل الاختلاف الأكبر يكون تشتُّتها النسبيّ أكبر؛ أي إنَّها تكون أقلّ تجانساً.
5- دراسة الفروق تبعاً للبيانات التعريفيَّة باستخدام (One Way Anova).

خامساً: خصائص عيّنة البحث:

اعتمد الباحث على الإحصاء الوصفيِّ لاستخراج النسب المئويَّة والتكرارات لوصف عيّنة البحث، إذ سيتمُّ عرض الخصائص الشخصيَّة لعيّنة البحث، وفق القسم الأوَّل من الاستبانة (المعلومات العامَّة):

الجدول (3) البيانات الديمغرافية لعينة البحث

المؤهل العلمي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	-	-	المجموع
العدد	4	18	38			60
النسبة	%6.67	30.00%	63.33%			100%
التخصص العلمي	تدقيق حسابات	محاسبة	علوم مصرفية	إدارة	-	المجموع
العدد	19	29	3	9		60
النسبة	31.67%	48.33%	5.00%	15.00%		100%
المركز الوظيفي	شريك تدقيق	مدير تدقيق	مدقق	مساعد مدقق	متدرب في مكتب تدقيق	المجموع
العدد	12	6	30	6	6	60
النسبة	20.00%	10.00%	50.00%	10.00%	10.00%	100%
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	من 5-10 سنوات	من 10-15 سنة	أكثر من 15 سنة	-	المجموع
العدد	11	25	13	11		60
النسبة	18.33%	%41.67	%21.67	%18.33		100%

من الجدول السابق نجد أن عينة البحث تغلب عليها الصفات التالية: 63.33% من حملة درجة البكالوريوس، و48.33% منهم اختصاص محاسبة، و50% منهم يعملون بصفة مدقق، و41.67% منهم تتراوح خبرتهم العملية بين 5 إلى 10 سنوات.

سادساً: اختبار الفرضيات:

سعى الباحث إلى الإجابة عن أسئلة البحث من خلال تحليل نتائج إجابات عيّنة البحث الأساسيَّة؛ لأخذ صورةٍ أوليَّةٍ عن تقييمهم لدور الإطار المقترح لتعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية، وذلك من خلال التعرُّف على دور إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين، وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات، في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية، وذلك من خلال الوقوف على أهميَّة دور كلٍّ من المتغيِّرات المرَّشحة للتحليل، والتي وردت في (الاستبانة)، ومدى توافق الآراء تجاه كلٍّ من هذه المتغيرات، وقد تمَّ إجراء استعراضٍ عامٍّ لنتائج التحليل الوصفيِّ باعتماد المتوسِّط الحسابيِّ، والأهميَّة النسبيَّة لمتوسِّط تلك المتغيِّرات، وكذلك الانحراف المعياريّ لمعرفة درجة توافق الآراء أو تباينها بين أفراد عيّنة البحث تجاه كلٍّ من متغيِّرات البحث، وقد كانت حصيلة التحليل على النحو الآتي:

1- عرض بيانات البحث وتحليلها وفق محور البحث:

ما هو مستوى دور (إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات) في المساهمة في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات.

لمعرفة مستوى تقييم دور إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات، فقد تمَّ قياس هذه العوامل من خلال مجموعةٍ من العبارات، إذ تصف هذا المحور (9) عباراتٍ تبرز هذا التقييم، والتي يعزى إليها الموافقة على تقييم أفراد عيِّنة البحث؛ لأهميَّة دور هذه العبارات، وذلك من خلال استخراج المتوسَّطات الحسابيَّة، والانحرافات المعياريَّة، ودلالة التقييم من خلال تطبيق اختبار (one sample t test) لكلِّ عبارةٍ حيث الدرجة المعيارية في البحث (3) كما يأتي:

الجدول (4) الدالات الإحصائية لاختبار التقييم في دور (إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين)

العبارة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الوزن النسبي %	الدلالة الإحصائيةSig
قيام لجان بإجراء زيارات دورية لمكاتب التدقيق من أجل التأكد من الثبوتيات والوثائق المقدمة مع طلب الترخيص يساهم في التزام المدقق	60	3.85	1.20	5.46	77	0.000
قيام مديرية الرقابة بالإشراف على عمل المدقق يزيد من التزام المدقق بتطبيق المعايير والقواعد المهنية	60	4.02	1.10	7.18	80	0.000
قيام مديرية الرقابة بفحص تقارير المدقق وأوراق العمل المرفقة يمنع مدقق الحسابات من إصدار تقرير دون القيام بإجراءات التدقيق المتعارف عليها	60	3.95	1.14	6.45	79	0.000
قيام مديرية الرقابة بتزويد مدققي الحسابات بأحدث التطورات المهنية الدولية يحسن من جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات	60	4.47	0.77	14.76	89	0.000
قيام مديرية الرقابة بالإشراف على عمل المدققين يمنع المنافسة غير المشروعة من خلال تقديم المدققين تسهلات للعملاء	60	3.75	1.07	5.44	75	0.000
إشراف مديرية الرقابة على عملية نقل المعرفة والخبرات من المدقق إلى فريق العمل يساهم في تطوير فريق العمل وبالتالي تحسين أدائهم المهني	60	4.32	0.65	15.67	86	0.000
إلزام مدقق الحسابات بإتباع إجراءات التدقيق من خلال مديرية الرقابة، يمنع المدقق من تخفيض أتعابه بشكل يؤثر على سمعة المهنة	60	3.83	0.99	6.49	77	0.000
إلزام مدقق الحسابات بحضور الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية يساهم في نشر المعرفة وتحسين مستوى الأداء المهني لمدققي الحسابات	60	3.87	1.21	5.53	77	0.000
يساهم وجود مديرية الرقابة على عمل مدققي الحسابات في ارتقاء المهنة وتعزيز أهميتها العملية ودورها في المجتمع	60	4.17	0.74	12.21	83	0.000
إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين	60	4.02	0.76	10.48	80	0.000

من خلال تحليل الجدول السابق نجد الآتي:

إنَّ المتوسِّط الحسابيَّ العام لتقديرات أفراد العينة ككل عن كافة العبارات الخاصة بقياس دور(إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين) كمحورٍ كليٍّ (4.02) درجة من أصل 5 درجات وهي أكبر من قيمة المتوسط المعياري في هذا البحث والبالغ 3 درجات، وأمَّا الانحراف المعياريُّ فيبلغ (0.76)؛ مما يدل على تقارب الإجابات حول المتوسط الحسابي، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة لهذا الدور هو بالاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (80%)؛ وبمستوى دلالةٍ (0.000) أصغر من (0.05)، ممَّا يعكس التقييم العالي لإسهام إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين في تحسين جودة الأداء المهنيِّ لمدقِّقي الحسابات.

كما تبيَّن من خلال اختبار (ستودنت) لمتوسِّط عيِّنةٍ واحدةٍ مقارنةً بالمتوسط الحيادي لمقياس (ليكرت) الخماسي البالغ (3)، أنَّ أهمَّ جوانب إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين تتمثَّل وفق أهميَّة العبارات ــ حسب أفراد العيِّنة ــ وفق الترتيب الآتي: جاءت بالمرتبة الأولى عبارة (قيام مديرية الرقابة بتزويد مدققي الحسابات بأحدث التطورات المهنية الدولية يحسن من جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات)، نجد هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ يبلغ (4.47)، بانحرافٍ معياريٍّ (0.77)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ يبلغ (89%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ جداً لإسهام هذه العبارة، وبمستوى

دلالةٍ إحصائيَّةٍ لهذه العبارة (0.000) أصغر من (0.05)، فتكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%)، وفي المرتبة الثانية كانت عبارة (إشراف مديرية الرقابة على عملية نقل المعرفة والخبرات من المدقق إلى فريق العمل يساهم في تطوير فريق العمل وبالتالي تحسين أدائهم المهني)، نجد هنا أنَّ المتوسِّط الحسابي يبلغ (4.32)، بانحرافٍ معياريٍّ (0.76)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (86%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ لإسهام هذه العبارة، وبمستوى دلالةٍ إحصائيَّةٍ (0.000) أصغر من (0.05)، فتكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%). أمَّا المرتبة الثالثة فقد جاءت لعبارة (يساهم وجود مديرية الرقابة على عمل مدققي الحسابات في ارتقاء المهنة وتعزيز أهميتها العملية ودورها في المجتمع)، نجد هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ يبلغ (4.17)، بانحرافٍ معياريٍّ (0.74)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (83%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ لإسهام هذه العبارة، وبمستوى دلالةٍ إحصائيَّةٍ (0.000) أصغر من(0.05)، فتكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%)، وقد جاءت في المرتبة الرابعة عبارة (قيام مديرية الرقابة بالإشراف على عمل المدقق يزيد من التزام المدقق بتطبيق المعايير والقواعد المهنية) يتَّضح هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ يبلغ (4.02)، بانحرافٍ معياريٍّ (1.10)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (80%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ لإسهام هذه العبارة، وبمستوى دلالةٍ إحصائيَّةٍ (0.000) أصغر من(0.05)، إذ تكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%)، وفي المرتبة الخامسة كانت عبارة (قيام مديرية الرقابة بفحص تقارير المدقق وأوراق العمل المرفقة يمنع مدقق الحسابات من إصدار تقرير دون القيام بإجراءات التدقيق المتعارف عليها)، يتبيَّن هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ قد بلغ (3.95)، بانحرافٍ معياريٍّ (1.14)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (79%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ لإسهام هذه العبارة، وبمستوى دلالةٍ إحصائيَّةٍ (0.000) أصغر من (0.05)، فتكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%)، وفي المرتبة السادسة عبارة (إلزام مدقق الحسابات بحضور الندوات والمؤتمرات العلمية والمهنية يساهم في نشر المعرفة وتحسين مستوى الأداء المهني لمدققي الحسابات)، يتَّضح هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ يبلغ (3.87)، بانحرافٍ معياريٍّ (1.21)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (77%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ لإسهام هذه العبارة، وبمستوى دلالةٍ إحصائيَّةٍ (0.000) أصغر من (0.05)، فتكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%)، وفي المرتبة السابعة كانت عبارة (قيام لجان بإجراء زيارات دورية لمكاتب التدقيق من أجل التأكد من الثبوتيات والوثائق المقدمة مع طلب الترخيص يساهم في التزام المدقق)، نجد أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ بلغ (3.85)، بانحرافٍ معياريٍّ (1.20)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (77%)، والذي يُعدُّ تقييماً عالياً لإسهام هذه العبارة، وبمستوى دلالةٍ إحصائيَّةٍ (0.000) أصغر من (0.05)، فتكون الدلالة الإحصائيَّة عند درجة ثقة (95%)، ثم كانت في المرتبة الثامنة عبارة (إلزام مدقق الحسابات بإتباع إجراءات التدقيق من خلال مديرية الرقابة، يمنع المدقق من تخفيض أتعابه بشكل يؤثر على سمعة المهنة)، يتبيَّن هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ قد بلغ (3.83)، بانحرافٍ معياريٍّ (0.99)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (77%)؛ أي بتقييمٍ عالٍ لإسهام هذه العبارة، في حين كانت المرتبة الأخيرة لعبارة (قيام مديرية الرقابة بالإشراف على عمل المدققين يمنع المنافسة غير المشروعة من خلال تقديم المدققين تساهلات للعملاء)، نجد هنا أنَّ المتوسِّط الحسابيَّ (3.75)، بانحرافٍ معياريٍّ (1.07)، ويلاحَظ أنَّ مستوى تقييم أفراد العيِّنة حول إسهام هذه العبارة في الاتِّجاه الإيجابيِّ بوزنٍ نسبيٍّ (75%).

2- اختبار فرضية البحث إحصائياً:

يوجد دلالةٌ معنويّةٌ على أنّه يسهم إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات.

تمَّ إجراء اختبار (One sample t test) لمقارنة تقييم الآراء مع القيمة المعياريَّة /3/ وكانت النتائج وفق الآتي

الجدول (5) الدالات الإحصائية لاختبار فرضية البحث

Test Value = 3								
Std. Deviation	Mean	95% Confidence Interval of the Difference		Mean Difference	Sig. (2-tailed)	df	t	
		Upper	Lower					
0.76	4.02	1.22	0.83	1.02	0.000	59	10.47	إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين

يتبيَّن من الجدول أنَّ متوسِّط تقييم الآراء كان بنسبة (4.02)، وبانحرافٍ معياريٍّ (0.76)، وإن الدالة الإحصائية لاختبار مستوى التقييم T=10.47 عند مستوى دلالة المعنويَّة (Sig=0.000) أصغر من القياسيَّة (0.05)، وبالتالي نقبل الفرض البديل:(يوجد دلالة إحصائية على أنّه يسهم إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات).

3- دراسة الاختلافات في تقييم دور جمعية المحاسبين القانونيين في تعزيز الرقابة على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية تبعاً للبيانات التعريفية لأفراد عينة البحث:

تم إجراء اختبار One Way Anova لإجراء المقارنة في تقييم محاور البحث كما يلي:

-1- من حيث المؤهل العلمي:

الجدول (6) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق في التقييم تبعاً للمؤهل العلمي

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.007	5.457	2.718	2	5.437	Between Groups	إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين
		0.498	57	28.393	Within Groups	
			59	33.829	Total	

من ناحية الاختلاف في تقييم دور (إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين) تبعاً للمؤهل العلمي نجد أنَّ دالة التباين (F=5.457) والدلالة المعنويَّة (Sig=0.007) أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد فروقٌ ذات دلالةٍ معنويَّةٍ لأهمية إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين تبعاً للمؤهل العلمي، وبتطبيق (تشيفيه) نجد أنَّ الفروق لصالح حملة الماجستير حيث أن تقيمهم أعلى لهذا المحور، ويتبيَّن ذلك من خلال الجدول الآتي:

إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين

Scheffe[a,b]			
Subset for alpha = 0.05		N	المؤهل العلمي:
2	1		
	3.5000	4	دكتوراه
3.7857	3.7857	38	بكالوريوس
4.3373		18	ماجستير

-2- من حيث التخصص العلمي:

الجدول (7) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق في التقييم تبعاً للتخصص العلمي

Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.112	2.088	1.134	3	3.403	Between Groups	إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين
		0.543	56	30.427	Within Groups	
			59	33.829	Total	

من ناحية الاختلاف في تقييم دور (إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين) تبعاً للتخصص العلميِّ، نجد أنَّ دالة التباين (F=2.088)، والدلالة المعنويَّة (Sig=0.112) أكبر من (0.05)، وبالتالي لا يوجد فروقٌ ذات دلالةٍ معنويَّةٍ تقييم دور إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين تبعاً للمؤهِّل العلميِّ.

-3- من حيث المركز الوظيفي:

الجدول (8) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق في التقييم تبعاً للمركز الوظيفي

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.019	2.796	1.356	6	8.134	Between Groups	إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين
		0.485	53	25.695	Within Groups	
			59	33.829	Total	

من ناحية الاختلاف في تقييم دور (إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين) تبعاً للمركز الوظيفي، نجد أنَّ دالة التباين (F=2.796) والدلالة المعنويَّة (Sig=0.019) أصغر من (0.05)، وبالتالي يوجد فروقٌ ذات دلالةٍ معنويَّةٍ لأهمية إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين تبعاً للمركز الوظيفي، وبتطبيق (تشيفيه) نجد أنَّ الفروق لصالح (مدقق) حيث أن تقيمهم أعلى لهذا المحور، ويتبيَّن ذلك من خلال الآتي:

إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين		
Scheffe[a,b]		
Subset for alpha = 0.05		
1	N	المركز الوظيفي:
3.2778	6	متدرب في مكتب تدقيق
4.0926	12	شريك تدقيق
4.1852	6	مساعد مدقق
4.4815	6	مدير تدقيق
4.6032	30	مدقق

-4- من حيث عدد سنوات الخبرة:

الجدول (9) الدالات الإحصائية لمقارنة الفروق في التقييم تبعاً لسنوات الخبرة

ANOVA						
Sig.	F	Mean Square	df	Sum of Squares		
0.335	1.155	0.657	3	1.972	Between Groups	إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين
		0.569	56	31.858	Within Groups	
			59	33.829	Total	

2- من ناحية الاختلاف في تقييم دور (إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين) تبعاً لسنوات الخبرة، نجد أنَّ دالة التباين (F=1.155) والدلالة المعنويَّة (Sig=0.335) أكبر من (0.05)، وبالتالي لا توجد فروقٌ ذات دلالةٍ معنويَّةٍ في تقييم دور إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين تبعاً لسنوات الخبرة.

النتائج:

النتائج:

بالاعتماد على تحليل بيانات البحث واختبار فرضياته يمكن تلخيص أهم النتائج على النحو الآتي:

1- ثمَّة اتفاقٌ بين أفراد العيِّنة جميعهم بأنَّ هناك دلالةً معنويّةً لتطبيق الإطار المقترح في تعزيز دور جمعية المحاسبين القانونيين في الإشراف على جودة الأداء المهنيِّ لمدقِّقي الحسابات في سورية.

2- إنشاء مديرية الرقابة في جمعية المحاسبين القانونيين وما ينبثق عنها من لجان للرقابة والإشراف على عمل مدققي الحسابات يساهم في تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات، وذلك من خلال:

- قيام مديرية الرقابة بتزويد مدققي الحسابات بأحدث التطورات العلمية والمهنية.
- إشراف مديرية الرقابة على عملية نقل المعرفة والخبرات من المدقق إلى فريق العمل.
- إلزام مدقِّق الحسابات بتطبيق المعايير، والقواعد المهنيَّة.
- منع مدقق الحسابات من إبداء رأي في قوائم مالية دون القيام بإجراءات المراجعة المتعارف عليها.
- إلزام مدقق الحسابات بحضور المؤتمرات والندوات العلمية والمهنية.
- إلزام المدقِّق بمتطلَّبات التنظيم المهنيِّ؛ من خلال قيام اللجان بفحص الوثائق والثبوتيَّات المُقدَّمة، مع طلب الترخيص.
- منع مدقِّق الحسابات من تخفيض أتعابه، وذلك على نحوٍ يؤثر في سمعة المهنة، وجودة أدائه المهني.

3- إن تعزيز جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات في سورية، يساهم في ارتقاء مهنة التدقيق، وتعزيز أهميَّتها العلميَّة، ودورها في المجتمع، ويزيد من ثقة مستخدمي تقرير المدقق في المعلومات الواردة فيه.

التوصيات والمقترحات:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، يمكن عرض أهم التوصيات وفق ما يلي:

1- على جمعيَّة المحاسبين القانونيين في سورية إيجاد آليات فعّالة للرقابة على جودة الأداء المهني لمدققي الحسابات.

2- تفعيل الغرامات المالية والعقوبات المسلكية بحق مدققي الحسابات المخالفين، والإعلان عنها لتكون رادعاً للأخرين.

3- من الضروري أن تقوم جمعيَّة المحاسبين القانونيِّين بإجراء مراجعةٍ دوريَّةٍ لمعايير رقابة الجودة وقواعد السلوك المهني وإجراء التعديلات المناسبة لها وفقاً لطبيعة وحاجة المجتمع السوريِّ.

4- حصر إمكانية الحصول على رخصة محاسب قانوني بخريجي كلية الاقتصاد اختصاص محاسبة فقط لأنهم يتمتعون بتأهيل علمي يخص تدقيق الحسابات.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع Reference:

المراجع العربية:

1- الشوا، ديمة مازن ظافر. (2012). مدى التزام المراجع الخارجي بتطبيق معايير رقابة الجودة وتأثيرها على تحسين أدائه المهني. رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة.

2- العايب، عبد الرحمن، وأحططاش، نشيدة. (2017). رقابة جودة التدقيق الخارجي وجهود المنظمات الدولية والمحلية فيها. مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية. المجلد: 8. العدد: 1. ص-ص: 51- 76. الجزائر. جامعة سطيف.

3- القانون /33/ لعام 2009 القاضي بتشكيل مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية.

4- القمحه، رغد مأمون. (2024). دور جهات التدقيق في تعزيز تحقيق أهداف التدقيق. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية. المجلد: 40. العدد: 2. ص:6. سورية. جامعة دمشق.

5- القيق، أمير جمال. (2012). مدى تطبيق رقابة الجودة في مكاتب تدقيق الحسابات في قطاع غزة. رسالة ماجستير. كلية التجارة. الجامعة الإسلامية. غزة.

6- المرسوم التشريعي رقم /30/ لعام 2023.

7- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين. (2020). المعايير الدولية للمراجعة والفحص والتأكيدات الأخرى والخدمات ذات العلاقة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إصدار عام 2020.

8- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، برنامج مراقبة جودة الأداء المهني تاريخ 2017/12/25.

9- بركات، محمد متولي محمد إبراهيم. (2018). أثر جهود المنظمات المهنية في مجال رقابة جودة المراجعة على جودة الأداء المهني لمراقب الحسابات. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. المجلد: 9. العدد الثاني. الجزء الثاني. ص-ص: 1-25. مصر. جامعة قناة السويس.

10- حسن، عبد الباقي إسماعيل صالح. (2009). دور المنظمات المهنية في تحسين جودة المراجعة من وجهة نظر مراجعي الحسابات في السودان. رسالة ماجستير. كلية الدراسات التجارية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

11- حسن، يوسف. (2018). مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية الواقع والتطوير. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. المجلد: 40. العدد: 4. ص-ص: 447-458. اللاذقية: سورية. جامعة تشرين.

12- شعبان، محمد. (2011). نموذج استراتيجي متعدد الأبعاد لتقييم أداء منشآت المراجعة: دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير. كلية التجارة. جامعة القاهرة.

13- غالم، نادية، برياطي، حسين، مرحوم، محمد الحبيب. (2023). جودة التدقيق الخارجي للقوائم المالية على ضوء معيار التدقيق الدولي ISA 220 رقابة الجودة لتدقيق القوائم المالية. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد:11. العدد: 3. ص-ص: 383-402. الجزائر.

14- مشروع النظام الداخلي المعدّل لجمعية المحاسبين القانونيين في سورية لعام 2012.

15- محمد، مصعب أحمد مصطفى. (2017). الرقابة على جودة المراجعة ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة. رسالة ماجستير. كلية الدراسات العليا. جامعة النيلين. السودان.

16- نور، أحمد محمد، عبيد، حسين أحمد، وشحاته، شحاته السيد. (2007). دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات. كلية التجارة- جامعة الاسكندرية: مصر. الدار الجامعية.

المراجع الأجنبية:

1- AICPA Peer Review Program. (2019). Questions and answers about the AICPA Peer Review Program. Update No. 19 January 2019.

2- Carcello, J., Hollingsworth, C. and Mastrolia, S. (2011). The effect of PCAOB inspections on Big 4 audit quality. Research in Accounting Regulation 23.PP: 85–96

3- DeFond, M. (2010). How should the auditors be audited? Comparing the PCAOB Inspections with the AICPA Peer Reviews. Journal of Accounting and Economics 49. PP: 104–108.

4- Francis, J. (2011). A framework for understanding and researching audit quality. Auditing: A Journal of Practice and Theory. Vol: 30. No: 2. pp: 125-152.

5- FRC, Annual Enforcement Review. July 2022.

6- Fung S, Raman k, and Zhu X. (Aug, 2017). Does the PCAOB international inspection program improve audit quality for non-US-listed foreign clients?. Journal of Accounting and Economics. Vol: 64. Issue: 1. pp: 15-36.

7- Gunny, K. and Zhang, T. (2013). PCAOB inspection reports and audit quality. Journal of Accounting and Public Policy. PP: 136–160.

8- Hashanah I; and Ung Chui T. (2015). Auditing the auditors: Has the establishment of the audit oversight board affected audit quality?. International Journal of Economics and Financial Issues. Vol: 5. Special Issue. pp: 360-365. Malaysia.

9- IAASB.(2018). Handbook of international quality control, Auditing, Review, Other Assurance, and Related Services Pronouncements. Vol. I

10- IAASB- ISQM1-(2020).

11- Lamoreaux, Ph T. (2016). Does PCAOB inspection access improve audit quality? An examination of foreign firms listed in the United States. Journal of Accounting and Economics. Vol: 61. Issue: 2-3. pp: 313-337.

12- Lennox, C., Pittman, J. (2010). Auditing the auditors: Evidence on the recent reforms to the external of external monitoring of audit firms. Journal of Accounting & Economics 49 (1/2). PP: 84–103.

13- PCAOB (2022) annual report.

14- PCAOB Bylaws and Rules, (2019).

15- Song, H. (2012). PCAOB International Inspection And Audit Quality. In Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy. Copyright by ProQuest LLC.

16- Al-Qamh, Raghad Mamoun. (2024). The Role of Auditor in Promoting the Achievement of Audit Objectives on Banks in Syria A Field Study on Banks of Syria. Damascus University Journal of Economic and Political Sciences. Volume: 40. Issue: 2. Page: 6. Syria. Damascus University.

17- http://asca.sy/about-asca/about

18- https://frc.org.uk/about-the-frc

19- https://frc.org.uk/auditors/audit-quality-review

20- http://iaasb.org/quality-management

21- https://socpa.org.sa/Socpa/Quality-Performance/Quality-Control-Program.aspx